

الولايات المتحدة الأمريكية: نحو اتفاق غير ملزم

هلل البعض لقرار الرئيس اوباما المشاركة في اليوم الاخير (18 الجاري) من القمة مع زعماء من العالم الآخرين، معتبرين ذلك مؤشرا داعما للخروج بقرارات قوية. ولكن المؤشر الحقيقي للموقف الاميركي ليس في المشاركة في القمة، بل في نوعية السياسات والبرامج المحلية والدولية. فلنكي تظهر الولايات المتحدة الامركية جدتها في الالتزام بقضية تغير المناخ، عليها ان تضع برامج محلية للحد اولا من الانبعاثات المتسببة بالظاهرة وذلك في كامل القطاع الاقتصادي، وتحديد سعر الكربون وفرض ضريبة عليه، وفرض ضريبة على الانتاج والاستهلاك المستهلك للطاقة ودعم التقنيات الموفرة. ويفترض القيام بتغييرات جوهرية على قطاعات مسيرة بالنفط والفحم والغاز بالكامل، وعلى الكهرباء التي يمثل الفحم 50 % من انتاجها، و 80% من انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون .

وعلى الولايات المتحدة بصفتها الملوث التاريخي الاكبر (اكثر من 20 % من انبعاثات العالم) والمستهلك الاكبر للطاقة في العالم، ان تجد الطريقة لحل عقدة التواطؤ التاريخي بين قطاعي صناعة انتاج النفط وصناعة السيارات، والتي ظهرت قوتها منذ العام 1989 عندما شكلت الشركات الصناعية الكبرى، وتحديدًا شركات النفط وصناعة السيارات، ما عرف بـ«التحالف الكوني للمناخ». وكان الهدف الوحيد لهذا التحالف هو دحض اية اقتراحات للتخفيف من الانبعاثات، وإفشال اي صيغة اتفاق. وقد وجد هذا التحالف صداه في الادارة الاميركية ، منذ عهد جورج بوش الاب. كما اقنع هذا التحالف مجلس الشيوخ الاميركي بحجته التي تقول «ان الالتزام ببروتوكول كيوتو العام 1997 سيعني رفع اسعار الطاقة في الولايات المتحدة الاميركية ويعطي دولا اخرى مثل الصين والهند افضلية اقتصادية وتنافسية مما سيدفع بشركات اميركية الى الاغلاق...» مما دفع بمجلس الشيوخ الى رفض التصديق على البروتوكول بالاجماع، اي 95 صوتا «ضد»، مقابل صفر «مع». من هنا تنبى المتابعين لمفاوضات المناخ من ان عملية تصديق الولايات المتحدة على اي اتفاق، تشكل تحديا خاصا، ولا سيما اذا كان الامر يتعلق بالتصديق على معاهدة خارجية وليس على قانون محلي، اذ يتطلب الامر موافقة 67 صوتا بدل 51 المطلوبة للقوانين المحلية. ولذلك طالب العديد من الأطراف بضرورة الضغط على الولايات المتحدة والرئيس اوباما لكي يصدق على قانون للحد من تغير المناخ قبل كونهما، غير تلك الوثيقة التي تقع في 946 صفحة، والتي وافق عليها البرلمان بأصوات قليلة وينص على إجراءات للتحويل نحو طاقة نظيفة وخفض انبعاث غازات الدفيئة بنسبة ثلاثة في المئة إلى ما دون مستويات 2005 بحلول 2012، و17 في المئة بحلول 2020، و42 في المئة بحلول 2030، و83 في المئة بحلول 2050. الا ان الرئيس الاميركي استبعد ذلك في تصريح له لوكالة رويترز عشية قمة كونهما، متأملا ان يخرج كونهما بـ«اتفاق»، اي «مجموعة من المبادئ والأسس التي قد تساعد على تقدم مستمر للبحث في الموضوع». معترفا بأن الولايات المتحدة لم تحدد بعد سقفا لانبعاثاتها بالرغم من اعترافه بانها الاكثر استهلاكًا للطاقة والاكثر تلويثًا. وهذا ما يمكن تفسيره بالعودة الى الاتفاقية الاطارية التي ابرمت العام 1992 والتي لم تكن ملزمة !

ويستنتج ايضا من هذه الشروط ، ولاسيما الشرط الاول، ان المصالح المحلية للولايات المتحدة الاميركية، اي المصالح الاقتصادية، هي فوق كل اعتبار. وبما ان 60 % من الشركات العالمية اميركية، وان الاقتصاد الاميركي يمثل 60% من الاقتصاد العالمي، فعلى ان نراجع اليوم حالة هذا الاقتصاد لرصد امكانية الالتزام بتغير المناخ. بين المؤشرات غير المشجعة، بالاضافة الى الازمة المالية والاقتصادية العالمية الاخيرة، الزيادة في

نسبة البطالة في الولايات المتحدة الاميركية التي وصلت الى 17% ، اي ان بين كل خمسة افراد، هناك شخص عاطل عن العمل. فهذا مؤشر غير مشجع لاتخاذ خطوات مكلفة على الاقتصاد. واذا علمنا ان من افشل التصديق على بروتوكول كيوتو المرة الماضية هي الشركات الكبرى، ولا سيما الشركات المرتبطة بالصناعة النفطية وصناعة السيارات، فإن ما حصل منذ بداية هذا العام، لناحية تعثر شركات السيارات، واضطرار الحكومة الى دعمها بما لا يقل عن مئة مليار دولار ... فلن يكون ممكنا الطلب من هذه الشركات التي تم انقاذها، الالتزام بإجراءات مكلفة! مع العلم ان السيارات تتسبب بأكثر من 20% من الانبعاثات العالمية .

كل تلك المؤشرات تدل انه من المستحيل ان تلتزم الولايات المتحدة الاميركية بأي اجراءات ملزمة للحد من الانبعاثات، وقد تكتفي بالحجة التي بدأ البعض بإطلاقها، بأن الازمة الاقتصادية العالمية ستساهم في تخفيف الطلب على السلع والطاقة معا، وبالتالي ستساهم في خدمة البيئة... ولعل ذلك سيكون كافيا في المرحلة الحالية. بالاضافة الى ذلك، لا تعتبر قضية تغير المناخ من اولويات الولايات المتحدة في علاقاتها الدولية، فأولويتها في المفاوضات مع الصين هي الدفاع عن مصالحها المالية، ومفاوضة روسيا على مستوى التسليح النووي العالمي، والاتحاد الأوروبي على حماية قواعد التجارة الدولية، والبرازيل على مكائنها في أميركا اللاتينية... الخ لذلك يبدو موضوع تغير المناخ بالنسبة لها، مؤجلا الى اجل غير محدد .

الشروط الاميركية

هناك خمسة شروط لا يمكن للادارة الاميركية تجاوزها في مفاوضات تغير المناخ، مهما كانت هذه الادارة وهي :

- 1- عدم توقيع معاهدات دولية قبل اقرار قانون محلي حول الموضوع، على الا يتعارض مع المصالح الداخلية .
- 2- ليس من الضروري ان تشمل الاتفاقيات جميع البلدان .
- 3- لا بد ان تشمل موضوع تطور التقنية .
- 4- لا بد من اشراك الدول النامية .
- 5- التأكيد على إيجاد طرق لتقييم الأفعال بعد العمل بالاتفاقية .